

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بالقاهرة

قسم التاريخ والحضارة

السياسة المالية للأمويين في مصر

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب

عبد الفتاح عبد العزيز عبد اللطيف رسلان

لنيل درجة التخصص (الماجستير) في التاريخ والحضارة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد محمد عبد القادر الخطيب

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

٢. التقدير والاعتراف:

وتلي ورقة العنوان مباشرة ورقة التقدير والاعتراف ، ويكون عنوانها: تقدير واعتراف. أو: شكر وتقدير. أو نحو ذلك^(١). وفيها يتقدم الباحث بالشكر لكل من قدم له يد العون والمساعدة أثناء قيامه بالبحث؛ فهؤلاء من حقهم أن يعترف لهم باليد التي أسدوها له ، والعون الذي قدموه له. ويخص بالشكر الأستاذ الذي أشرف على بحثه ووجهه وأرشده.

وينبغي ألا يطيل الباحث في الشكر والثناء ، وألا يبالغ فيه؛ ليكون أوقع وأكثر تأثيراً ، كما ينبغي ألا يُذكر إلا من هو جدير حقاً بالتقدير؛ لأن الرسائل العلمية ليست مجالاً للمجاملات^(٢).

٣. المقدمة:

وتلي ورقة التقدير والاعتراف: المقدمة ، وفيها يبدأ الباحث بحمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، ثم يشرح دوافع اختياره لموضوع البحث، ولماذا شعر أن هذا الموضوع جدير بالبحث، كما يعطي فكرة موجزة عن الأبواب والفصول التي ينقسم إليها البحث ، ومضمون كل منها، وكذلك المصادر والمراجع التي اعتمد عليها وجمع منها مادته العلمية، والقضايا الهامة التي استطاع عن طريق هذه المصادر والمراجع معالجتها ، كل ذلك في إيجاز غير مغل، وفي أسلوب علمي بعيد عن المبالغة ، ودون إسراف في إظهار جهده بأنه جهد فريد لم يأت بمثله

(١) د / أحمد شلبي ، كيف تكتب بحثاً أو رسالة ، ص ١٤٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٨.

الغير، فالمفروض أن يترك الباحث للغير مهمة تقدير جهده^(١).
ويختم الباحث المقدمة بشكر الذين عاونوه أثناء البحث، ويشير إلى
جهود المشرف عليه وأثره في البحث، ويشكره علي ذلك.

٤- أبواب الرسالة وفصولها:

وبعد ذلك يبدأ الباحث في عرض الأبواب و الفصول التي تتكون
منها الرسالة، وعليه أن يبدأ كل باب وفصل منها بورقة تتضمن
عنوان الباب أو الفصل، وتكون في نفس الوقت فاصلا بين هذا الباب أو
الفصل ونهاية الباب أو الفصل السابق؛ وذلك علي النحو المتبع في هذا
الكتاب.

وعلي الباحث أن يعلم أن البحث الناجح يستطيع القارئ أن يتابع
فصوله في انسجام تام، فالفصول ما هي إلا حلقات في سلسلة واحدة مترابطة
تؤدي كل حلقة لما بعدها، وهكذا^(٢).

وعليه أن يخصص كل فصل لعرض موضوع متجانس في مادته،
وأن يراعي تسلسل وحدات الفصل (عناوينه) وفقرات هذه الوحدات، ثم
تسلسل الفصول؛ بحيث تكون الموضوعات التي تخصص لها متتالية
ومتربطة، حيث يتلو الفصل السابق الفصل الذي يعقبه من حيث ارتباط
مادته به ارتباطا منطقيا، بحيث يكون الفصل السابق ممهدا للفصل التالي
الذي يعتمد في فهم مادته عليه^(٣).

(١) د / محمد عبد الوهاب فضل، التاريخ وتطوره في ديار الإسلام، ص ٥٥.

(٢) نفسه.

(٣) د / محمد عبد الوهاب فضل، التاريخ وتطوره في ديار الإسلام، ص ٥٦.

ويحسن أن يأتي الباحث بفصل تمهيدى يعرض فيه باختصار لأحداث سابقة للفترة الزمنية التي يتضمنها بحثه ، وهو بخلاف المقدمة ، ويوضع بعدها وقبل الباب – أو الفصل – الأول.

٥- الخاتمة:

وبعد أن ينتهي الباحث من عرض بحثه (بأبوابه وفصوله) بالشكل اللائق ، يُتَوَجَّهُ بخاتمة يذكر فيها بإيجاز النتائج التي توصل إليها أثناء البحث، دون الدخول في تفاصيلها أو مناقشتها؛ لأن ذلك مجاله البحث نفسه – بأبوابه وفصوله – وليس الخاتمة.

وبالإضافة إلى النتائج يذكر الباحث في الخاتمة أيضا الآراء والاقتراحات والتوصيات التي يراها جديرة بالذكر والاهتمام ، ويمكنه أن يشير كذلك إلى بعض القضايا التي لم يصل فيها إلى نتيجة حاسمة ، مع مراعاة ألا يتعدى ذلك كله بضع صفحات.

٦- الملاحق:

ملاحق البحث هي المجال المتاح لتقديم أو نشر مختارات من الأصول التاريخية التي اعتمد عليها الباحث، وإن نُشِرَ بعض هذه الأصول لأمرٍ جوهري؛ إذ أنه يقدم للقارئ المختص شيئا من المادة الأولية التي استقى منها الباحث معلوماته^(١)

ومن الأفضل أن تنشر هذه الأصول بلغاتها وهجائها وأخطائها كما وردت بغير تعديل، ويكون نشرها مصحوباً بشرح ألفاظها الغريبة، وتصحيح

(١) د / حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، ص ٢٠٠.

أخطائها التي ربما تعوق الفهم ، والتعليق على نصوصها إذا اقتضى الأمر ذلك، وبيان قيمتها التاريخية^(١).

وقد تشتمل ملاحق البحث على الخرائط التي تخدم البحث وتوضح الأماكن الهامة. وقد يلحق الباحث ببحثه دراسة لبعض الشخصيات الهامة التي وردت في متن البحث ولعبت دور بارزاً في الأحداث^(٢).

٧. قائمة المصادر والمراجع:

وتشتمل على قائمة تفصيلية بأسماء الأصول والمصادر والمراجع والدوريات التي رجع إليها الباحث أثناء البحث، ولا بد أن تتضمن هذه القائمة معلومات دقيقة وصحيحة عن كل هذه الأصول والمراجع. وينبغي أن تكون القائمة مرتبة ترتيباً أبجدياً حسب أسماء أصحابها ، بحيث يكون ترتيب المصادر (المخطوطة والمطبوعة) حسب الاسم المشهور للمؤلف، مع استبعاد الملحقات^(٣) وهي: أداة التعريف (ال)، و (ابن) ، و (أبو) ، و (أم)، وترتيب المراجع يكون حسب الاسم الحقيقي للمؤلف.

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠١.

(٢) د / محمد عبد الوهاب فضل، التاريخ وتطوره في ديار الإسلام ، ص ٦٠.

(٣) فيذكر الطبري مثلاً تحت حرف الطاء ، وابن الأثير تحت حرف الألف ، وأبو الفدا تحت حرف الفاء ، وهكذا.

تنظيم قائمة المصادر والمراجع:

ويفضل تنظيم قائمة المصادر والمراجع علي النحو التالي:

أ - الوثائق:

وفي الوثائق ينبغي ذكر الأرشيف التي توجد بها هذه الوثيقة ، ورقم المجلد ، ورقم الملف ، والورقة أو الصفحة ، وتاريخ الوثيقة ، ومكان تدوينها ، وعمن صدرت وإلي من أرسلت ، وبيان ما إذا كانت ورقة نهائية رسمية أو غير رسمية ، أو مسودة. وإذا كانت الوثيقة منشورة يذكر الباحث المراجع التي نشرت فيها الوثيقة، وسنة الطبع ، ورقم الجزء ، ورقم الصفحة.

ب - المخطوطات:

وترتب أبجديا حسب الاسم المشهور للمؤلف مع استبعاد الملحقات ، ولا بُدَّ فيها من ذكر اسم المؤلف كاملا ، وسنة وفاته ، في سطر مستقل — ويبسط أعرض من البسط الذي يكتب به السطر الثاني المتضمن باقي بيانات المخطوط ، وعلي النحو المتبع في مصادر هذا الكتاب — واسم المخطوط كاملا ، ورقم الجزء إن وُجد ، واسم المكتبة أو الدار التي يوجد بها ، ورقمه ، والرمز الموجود تحته ، وما إذا كان الباحث قد اعتمد علي المخطوط نفسه أو اعتمد علي صورة ميكروفيلم له ، وذلك في سطر آخر؛ مثل:

ابن زولاق: الحسن بن إبراهيم بن زولاق (ت ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م).

"فضائل مصر وأخبارها وخواصها". مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤١٣٣٦ تاريخ (ميكروفيلم).

ج - المصادر العربية المطبوعة:

يكتب القرآن الكريم على رأس هذه القائمة. ويتم ترتيبها بنفس الطريقة المتبعة في المخطوطات (الترتب الأبجدي حسب الاسم المشهور للمؤلف ، مع استبعاد الملحقات ، وكتابة اسم المؤلف كاملا ، وتاريخ وفاته ، في سطر مستقل) ، ثم اسم الكتاب كاملا ، ورقم الطبعة وسنة الطبع ، واسم المطبعة التي طبعته ، و دار النشر ، والبلد التي طبع فيها ، واسم المحقق إن كان الكتاب محققا؛ مثل:

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت

٩١١هـ/ ١٥٠٥م)

"تاريخ الخلفاء". الطبعة الأولى ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م بمطبعة السعادة بمصر، نشرته المكتبة التجارية الكبرى. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

د - المراجع العربية الحديثة:

وترتب أبجديا حسب الاسم الحقيقي للمؤلف ، مع مراعاة ذكر اسم المؤلف كاملا ، ولقبه العلمي ، في سطر مستقل ، ثم اسم الكتاب كاملا ، ورقم الطبعة وسنة الطبع ، واسم المطبعة التي طبعته ، و دار النشر ، والبلد التي طبع فيها؛ مثل:

بدوي عبد اللطيف عوض (د)

" النظام المالي الإسلامي المقارن ". طبع بمطابع الأهرام التجارية ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة.

وإذ كان المرجع المستخدم مترجما يذكر اسم المترجم بعد بيانات الكتاب الأصلي علي النحو الذي ذكرناه من قبل.

هـ - المراجع الأجنبية:

ويتبع فيها نفس ما اتبع في المراجع العربية ، مع مراعاة أن بيانات المراجع الأجنبية تكتب بنفس اللغة الأصلية للكتاب؛ مثل:

Taylor, H.: History as Science. London, ١٩٣٣.

و - الرسائل العلمية:

ويتبع فيها نفس ما اتبع في المراجع العربية ، مع مراعاة بيان ما إذا كانت الرسالة رسالة ماجستير أو دكتوراه ، واسم الكلية الموجود بها الرسالة ، وسنة المناقشة، واسم الأستاذ المشرف؛ مثل:

عبد الفتاح عبد العزيز رسلان

" السياسة المالية للأمويين في مصر ". رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر بالقاهرة ١٩٨٨م، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/محمد محمد عبد القادر الخطيب.

ز - الدوريات:

ويقصد بها المجالات التي تصدرها الجمعيات والهيئات العلمية المتخصصة والجامعات بصفة دورية، وتنقسم إلى دوريات تصدر باللغة العربية ، ودوريات تصدر باللغات الأجنبية^(١).

ويتم ترتيبها أبجديا حسب الاسم الحقيقي لكاتب البحث أو المقال المنشور بالدورية، ويذكر فيها اسم كاتب البحث أو المقال، ثم عنوان البحث أو المقال، واسم الدورية، ورقم العدد والجزء إن وُجد، ومكان وتاريخ صدوره؛ مثل:

(١) د / محمد عبد الوهاب فضل، التاريخ وتطوره في ديار الإسلام ، ص ٦٢.

عبد الفتاح عبد العزيز رسلان

"موقعة الحرّة". بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بأسسيوط ، العدد السادس والعشرون ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م ، الجزء الخامس ، مصر.

٨ . الفهارس العامة:

وهي كثيرة ومتعددة، وتتنوع بحسب موضوع البحث وتخصصه، وتتوقف على جهد الباحث ودقته، وهي أكبر دليل على الجهد الذي بذله الباحث في البحث.

ومن أهم أنواعها: فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأمثال، وفهرس القوافي، وفهرس الأيام والفتوح، وفهرس الأنساب، وفهرس الفرق والجماعات ، وفهرس المصطلحات الحضارية، وفهرس البلدان والأمكنة، وفهرس الأعلام، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس محتويات البحث^(١).

وأختم حديثي عن خطوات إعداد البحث التاريخي بالحديث عن علامات الترقيم؛ لأهميتها وضرورتها في مجال البحث العلمي ، وذلك فيما يلي:

(١) د / محمد عبد الوهاب فضل، التاريخ وتطوره في ديار الإسلام ، ص ٦٢.

علامات الترقيم

علامات الترقيم من الأمور المهمة التي ينبغي على الباحثين في التاريخ - أو في أي علم من العلوم - أن يكونوا على علم بها، ودراية بمعانيها ومواضع استخدامها؛ لأنها تساعد كثيرا على فهم المعني المراد.

وفيما يلي بيان بعلامات الترقيم ومواضع استخدام كل علامة منها، أنقلها مما ذكره الأستاذ الدكتور / أحمد شلبي في نهاية كتابه " كيف تكتب بحثا أو رسالة "(١). وقد اختصرها سيادته من كتاب " نتيجة الإملاء " للشيخ مصطفى عناني، ومن الرسالة التي نشرتها وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٣٢ م عن حروف التاج وعلامات الترقيم.

النقطة (.) وتوضع في نهاية الجملة التامة المعني، والمستوفية كل مكملاتها اللفظية، وكذلك توضع عند انتهاء الكلام وانقضائه، مثل: الأيام دول. ومن تواني عن نفسه ضاع، ومن قهر الحق قهر.

الفاصلة (،) وتوضع بعد لفظ المنادى، مثل: يا عليّ، أحضر الكراسة. وبين الجملتين المرتبطتين في المعني والإعراب، مثل: خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيمل. وبين الشرط والجزاء وبين القسم والجواب إذا طالت جملة الشرط أو القسم مثل: إذا كنت في مصر ولم تك ساكنا على نيلها، فما أنت في مصر. ومثل: لئن أنكر الحرُّ من غيره ما لا ينكر من نفسه، لهو أحق. وبين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل المسافة بينها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها، مثل: ما خاب تاجر صادق، ولا تلميذ

(١) ص ١٩٣ - ١٩٦.

عامل بنصائح والديه ومعلميه، ولا صانع مجيد لصناعته غير مخلف لمواعيده.

الفصلة المنقوطة (؛) وتوضع بعد جملة ما بعدها سببٌ فيها، مثل: محمد من خيرة الطلاب في فرقته؛ لأنه حسن الصلة بأساتذته وزملائه، ولا يتخلف عن المدرسة قط، ويستذكر دروسه بعناية وجد. وتوضع كذلك بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب، مثل: إذا رأيت الخير فخذوا به؛ وإذا رأيت الشر فدعوه.

النقطتان (:) وتوضعان بين القول والمقول (أي الكلام المتكلم به) مثل:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فأعف ثم أقول: لا يعنيني

وبين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: أصابع اليدين خمس: الإبهام... ، ومثل: اثنان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال. وقبل الأمثلة التي توضح قاعدة؛ كما وضعت بعد كلمة " مثل " في الأمثلة الواردة في هذا الكتاب.

علامة الاستفهام (؟) وتوضع عقب جملة الاستفهام سواء أكانت أدوات ظاهرة أو مقدرة، والأمثلة عليها معروفة.

علامة الانفعال (!): وتوضع في آخر جملة يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استغائة أو تأسف، مثل: بشراي !!

الشرطة (—) وتوضع في المواضع الآتية:

أولا — في أول السطر في حال المحاورة بين اثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما، مثل: قال معاوية لعمر بن العاص: ما بلغ من عقلك ؟

— ما دخلت في شيء إلا خرجت منه.

— أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

ثانياً — بين العدد والمعدود إذا وقعا عنواناً في أول السطر،
مثل: ونورد لذلك ثلاثة أدلة:

أولاً — أو ١ —

ثانياً — أو ٢ —

ثالثاً — أو ٣ —

الشرطتان (— ...) وتوضعان لتفصيلاً جملة أو كلمة معترضة،

فيتصل ما قبلها بما بعدها، كقولنا في مطلع هذا الملحق: مختصرة —
بتصرف — من كتاب...

الشولتان المزدوجتان (" ") وتوضع بينهما العبارات المنقولة حرفياً

من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا كلام الباحث، ليميز كلام الغير
عن كلام الباحث، ولهذا إذا كانت العبارات المنقولة غير
موضوعة في ثنايا كلام الباحث؛ فلا داعي لوضعها بين الشولتين
المزدوجتين؛ كما مرَّ آنفاً في المحاورة بين عمرو بن العاص وبين
معاوية، والأمثلة كثيرة للاقتباس الذي ينقل من كلام الغير ويوضع في
ثنايا كلام الباحث؛ ويوضع — من أجل هذا — بين الشولتين
المزدوجتين.

القوسان () ويوضع بينهما عبارات التفسير والدعاء القصير؛

فالتفسير كقولنا آنفاً: توضع النقطتان بين القول والمقول (أي الكلام المتكلم

به (ومثال الدعاء القصير أن تقول: كان عمر (رضي الله عنه) مثال الخليفة المسلم العادل.

القوسان المركنان [] وتوضع بينهما زيادة قد يدخلها الشخص في جملة اقتبسها.

علامة الحذف (...) وهي نقط أفقية أقلها ثلاث ، وتوضع مكان المحذوف من كلام اقتبسها الكاتب.

هذا وبالله التوفيق

وصلي اللهم وبارك علي سيدنا محمد

وعلي آله وصحبه وسلم

الفصل الثالث

موضوعات مهمة للبحث التاريخي

أولاً - أهمية القرآن الكريم والحديث النبوي للتاريخ:

القرآن الكريم هو كتاب الله المنزل من فوق سبع سموات على عبده ونبيه محمد ﷺ، وقد تكفل سبحانه بحفظه؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١). ووصفه بأنه كتاب ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٢). فهو لذلك أوثق وأصح مصدر لكل ما ورد فيه.

ولقد قص الله تعالى فيه على نبيه محمد ﷺ خبر ما مضى من خلق المخلوقات، وطائفة من أخبار الأنبياء والرسل السابقين، وذكر الأمم الماضين، وكيف فعل بأوليائه وماذا أحل بأعدائه، فقال عز من قائل: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣). وقال: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾^(٤). وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ ۚ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٥). كما ذكر الله

(١) سورة الحجر، آية ٩.

(٢) سورة فصلت، آية ٤٢.

(٣) سورة هود، آية ١٢٠.

(٤) سورة طه، آية ٩٩.

(٥) سورة يوسف، آية ١١١.

تعالى فيه كثيرا من أخبار النبي ﷺ، ونشأته، وموقف قومه منه، وغزواته — بدر، وأحد، وحنين، وغيرها — وغير ذلك مما يندرج تحت باب السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام. وهو لذلك أصح وأوثق المصادر في كل ما جاء فيه من قصص وأخبار وبخاصة قصص الأنبياء — عليهم السلام — والسيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام. ولذلك ينبغي على الباحثين في التاريخ حينما يتعرضون لهذه الموضوعات، أن يعتمدوا على ما جاء عنها في القرآن الكريم أولا؛ لأنه أوثق المصادر في هذه الموضوعات؛ مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(١)، ثم على ما جاء عنها في الأحاديث النبوية الصحيحة — وسأوضح ذلك بعد قليل — ثم على ما جاء عنها في كتب التاريخ بعد ذلك. وغني عن البيان أن كتب التفسير والحديث مهمة للباحث في التاريخ؛ في الموضوعات التاريخية التي لها ذكر في القرآن الكريم والحديث النبوي، ولا تقل أهمية في ذلك عن كتب التاريخ؛ لأنها تحتوي على روايات عن بعض الموضوعات التاريخية — التي لها ذكر في القرآن الكريم — قد لا نجدها في كتب التاريخ.

والأحاديث النبوية هي أقوال النبي المعصوم ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، وهي تشتمل على كثير من أخبار بعض الموضوعات التاريخية؛ كقصص الأنبياء عليهم السلام، والسيرة النبوية، وبعض الحوادث التاريخية الأخرى؛ كمقتل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، وموقعة صفين وما ترتب عليها من خروج الخوارج على علي بن أبي

(١) سورة آل عمران، آية رقم ٦٢.

طالب عليه السلام، وغيرها، وهي لذلك تشكل مادة غنية مهمة وأساسية لهذه الموضوعات؛ لكونها من أوثق المصادر في ذلك.

ولذلك ينبغي على الباحثين في التاريخ عندما يتعرضون لبعض هذه الموضوعات ألا يغفلوا الاعتماد على ما جاء عنها من أحاديث نبوية في كتب الحديث.

وينبغي أن يكون اعتمادهم فيها مقصوراً على الأحاديث الصحيحة والحسنة فقط، أما الأحاديث الضعيفة والموضوعة فلا ينبغي الاعتماد عليها. إن الاعتماد على الأحاديث النبوية في الموضوعات التاريخية التي لها ذكر في كتب الأحاديث (القصص القرآني، والسيرة النبوية) يُمكنُ الباحثين من تنقية هذه الموضوعات من كثير من الشوائب والروايات المدسوسة التي علقت بها.

فالأحاديث النبوية إذاً وثيقة الصلة بالتاريخ، ومهمة جداً بالنسبة للمؤرخ، وترجع أهميتها إلى كونها من أوثق المصادر لبعض الموضوعات التاريخية؛ حيث تحتوي على كثير من أخبارها، فضلاً عن أنها — وخاصة أحاديث دلائل النبوة — تفيد في كثير من الأحيان في فهم بعض الحوادث على حقيقتها ، وتساعد على تحليلها تعليلاً صحيحاً، مثل: حقيقة الخلافة، وهل أوصي النبي ﷺ بالخلافة إلى أحد من الصحابة بعينه (أبي بكر أو علي) أم لا ؟ ومعرفة حقيقة الحكم الأموي وهل يُعدُّ الأمويون خلفاء أم ملوك؟ وفهم موقف الطرفين المتصارعين في وقعة صفين على حقيقته، وهما أهل العراق بقيادة علي بن أبي طالب عليه السلام، وأهل الشام بقيادة معاوية بن أبي سفيان عليه السلام. وغير ذلك.

ثانياً - أسس النقد التاريخي

النقد التاريخي من الأمور المهمة في منهج البحث التاريخي، لذا ينبغي للباحث في التاريخ أن يمارسه ويطبقه على الروايات والأخبار التي يجمعها من بطون الكتب والمصادر التي يعتمد عليها في بحثه، وذلك حتى يتمكن في النهاية من استخلاص الحقائق التاريخية من بين كثير من الروايات والأخبار المزيفة والمدسوسة، وحتى تظهر شخصيته في البحث، وإلا فما فائدة قيامه بالبحث؛ إذا لم يأت بجديد؟! أو إذا أخذ ما يجده من معلومات على أنها قضايا مُسَلَّم بها ولم يتعامل معها بعقل واعي منفتح وناقد؟ وللقدر التاريخي أسس وقواعد ينبغي أن يُلَمَّ بها الباحث في التاريخ، وأن يكون على دراية عميقة بكيفية استخدامها، وأن تكون حاضرة في ذهنه، ماثلة أمام عينيه، أثناء قيامه بالبحث؛ حتى يستطيع أن يطبقها على ما يجمعه من أخبار وروايات.

وسأذكر فيما يلي بعض هذه الأسس لتتم الفائدة:

١ - **حالة السند.** فكثير من الروايات التاريخية سندها ضعيف، وبعض روايتها مُجَرَّحون ولا يُعْتَدُّ بما يروونه، وبالتالي لا يجوز الاعتماد على هذه الروايات لضعفها. وكما قال ابن خلدون: لا ينبغي للمؤرخ - أو الباحث - أن يثق بالناقلين (الرواة) أو يتوهم صدقهم؛ لأن كثيراً من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وإنما ينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه، ومن هنا يقع الكذب في الأخبار والروايات، ولذلك ينبغي للمؤرخ أن يُمَحِّصَ ذلك بالرجوع إلى التعديل والتجريح (نقد الرواة)، ولكن لا يرجع إلي

تعديل الرواة أو تجريحهم حتى يعلم أن ذلك الخبر (متن الرواية) في نفسه ممكن أو ممتنع؛ لأنه إذا كان مستحيلاً فلا فائدة في النظر في الجرح والتعديل^(١).

وهذا يستدعي أن يكون الباحثون في التاريخ الإسلامي علي ذراية كبيرة بعلم الجرح والتعديل، وأن يطلعوا علي كتب مصطلح الحديث؛ ليتمكنوا من نقد الروايات وإبطالها عن طريق السند.

٢ - **مخالفة الخبر لظاهر القرآن الكريم أو الحديث الصحيح.** فكثير من الأخبار التاريخية - خاصة في موضوعات قصص الأنبياء، والسيرة النبوية - مخالفة تماماً لما ورد في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة؛ مثل ما ورد في قصة مريم عليها السلام من أن قومها لما افتقدوها ذهبوا في طلبها، فكروا على محلتها، فوجدوها قائمة والأنوار حولها، ووجدوا معها وليدها، فقالوا: ﴿يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً فَرِيّاً﴾ أي أمراً عظيماً منكراً. فهذا مخالف لظاهر سياق القرآن العظيم؛ حيث يقول تعالى: ﴿فَأَنْتَ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾؛ مما يدل على أنها حملت وليدها بنفسها، وأنت به قومها وهي تحمله^(٢).

ومثل ما يروي في خلق آدم عليه السلام من أنه لما أُهبطَ كانت رجلاه في الأرض ورأسه في السماء، فحطَّ الله إلى ستين ذراعاً. فهذا مخالف للحديث الصحيح المروي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إن الله خلق آدم وطوله ستون ذراعاً، فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن"، وهذا

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٨.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٢، ص ٦٢. والآية من سورة مريم، رقم ٢٧.

يقتضي أنه خُلِقَ كذلك، لا أطول من ستين ذراعاً، وأن ذريته لم يزالوا يتناقص خلقهم حتى الآن^(١).

فلا بد أن ينتبه الباحثون لذلك، ولا بد أن يكون اعتمادهم في هذه الموضوعات - أولاً - علي ما جاء عنها في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة، ثم علي ما جاء عنها في الكتب التاريخية وغيرها من الكتب.

ولكي يتمكن الباحث من تنفيذ ذلك؛ لا بد أن يكون حافظاً للقرآن الكريم وشيئاً من الحديث النبوي الصحيح؛ لأهميتهما العظيمة للتاريخ الإسلامي. وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرته عن أهمية القرآن الكريم والأحاديث النبوية للتاريخ.

٣ - **مخالفة الخبر للمعقول (عدم تقبل العقل للخبر)**. فكثير من الأخبار التاريخية بعيدة كل البعد عن التصور العقلي، ولا يتقبلها العقل السليم، فلا ينبغي للباحث أن يعتمد علي مجرد النقل لما يجده من الغث والسمين، بل ينبغي عليه أن يكون عنده من حسن النظر والتثبت، وتحكيم البصيرة، والمعرفة بطبائع العمران، وعرض الأمور علي أصولها وقياسها علي أشباهها، ما يُمكنه من تمحيص الأخبار، ويصل به إلي الحق، ويبعده عن الغلط، ولذلك قال ابن خلدون: " إن الأخبار إذا اعتمد فيها علي مجرد النقل، ولم تُحكَّم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد

(١) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١ ، ص ٨٥.

عن جادة الصدق. وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع؛ لاعتمادهم علي مجرد النقل غنًا أو سمينًا ولم يعرضوها علي أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سَبَرُوهَا^(١) بمعيار الحكمة والوقوف علي طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فَضَلُّوا عَنْ الْحَقِّ وَتَاهُوا فِي بِيْدَاءِ الْوَهْمِ وَالْغُلَطِ^(٢). وقال أيضا: "فَلَا تَقِيَنَّ بِمَا يُقَالُ إِلَيْكَ مِنْ ذَلِكَ، وَتَأْمَلِ الْأَخْبَارَ وَاعْرِضْهَا عَلَي الْقَوَانِينِ الصَّحِيحَةِ يَقَعُ لَكَ تَحْصِيصُهَا بِأَحْسَنِ وَجْهِهِ، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَي الصَّوَابِ"^(٣).

ولكي يتمكن الباحث من تنفيذ ذلك؛ لا بد أن يكون لديه قدر كبير من الثقة بالنفس؛ يُمكنُهُ مِنْ مَنَاقِشَةٍ مَا هُوَ بِصَدَدِهِ، وَإِبْدَاءِ رَأْيِهِ فِيهِ، بِدُونِ خَوْفٍ أَوْ تَرَدُّدٍ.

٤ — **مخالفة الرأي أو الخبر لما أجمع عليه النقلة والرواة.** فقد يوجد خبر أو رأي منسوب في المصادر لواحد من أهل العلم والثقة، فيظنه الباحث صحيحا مع أنه في الأصل غير صحيح لمخالفته لإجماع الرواة وأهل العلم؛ مثل ما نسب لعبد الله بن عمر ومولاه نافع من أنهما كانا ينكران أن يكون رسول الله ﷺ اعتمر من الجعرانة بالكلية (عمرة الجعرانة)، مع أن الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، وأصحاب المغازي والسير كلهم؛ ذكروا أن رسول الله ﷺ اعتمر من الجعرانة في ذي العقدة سنة ٨ هـ، فهي إذاً ثابتة بالنقل

(١) سَبَرُوهَا: سَبَرُ الْجَرْحِ نَظَرٌ مَا غَوَرَهُ. انظر: الرازي، مختار الصحاح، ص ٢٨٣ (مادة س ب ر).

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٦ - ١٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣ - ١٤.

الصحيح الذي لا يمكن منعه ولا دفعه، وَمَنْ نفاها لا حجة معه في مقابلة مَنْ أثبتتها والله أعلم^(١).

فلينتبه الباحثون لمثل هذه الأخبار، فالكذب كذبٌ مهما كان ناقله، والخبرُ الغير صحيح غير صحيح حتي ولو كان منسوباً لابن عمر رضي الله عنهما.

٥ - **مخالفة الخبر المشهور** مثل ما يروي في هجرة الرسول ﷺ وأبي بكر من مكة إلى المدينة من أن رسول الله ﷺ سبق الصديق في الذهاب إلى غار ثور، وأمر علياً أن يدلّه على مسيره ليلحقه، فلحقه في أثناء الطريق. فهذا غريب جداً وخلاف المشهور من أنهما خرجا معا^(٢).

٦ - **كون الخبر أو الرواية من الإسرائيلية المنكرة** التي في شرعنا ما يخالفها ويكذبها. وسيأتي بعد قليل الحديث عن الإسرائيلية وتعريفها وكيفية التعامل معها بشئ من التفصيل.

٧ - **كون الخبر أو الرأي لا دليل عليه**. فبعض الأخبار يصدقها الباحثون ويتأثرون بها وينقلونها علي أنها صحيحة؛ مع أنها لا دليل عليها ولا يمكن قبولها ، مثل ما يقال عن مدينة إرم من أنها مدينة تدور في الأرض؛ فتارة في الشام ، وتارة في اليمن ، وتارة في الحجاز ، وتارة في غيرها. فهو كلام لا أساس له من الصحة ولا دليل عليه^(٣). ولو كانت موجودة لراها الناس في هذه البلاد ووصفوها، وذكروا معالمها وخططها، وتحدثوا عن سكانها وأوصافهم، وغير ذلك، فينبغي أن ينتبه الباحثون لذلك.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٤، ص ٣٦٤ - ٣٦٦.

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٧٧.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١، ص ١١٣.

٨ - استخدام الحقائق التاريخية في النقد. فيمكن للباحث أن يستخدم بعض الحقائق التاريخية الثابتة - وخاصة التي تتعلق بأوقات حدوث الحوادث - في نقد وردّ بعض الأخبار والروايات الواردة في الموضوع الذي هو بصدده، وهذه مسألة في غاية الأهمية؛ إذ يقتضي ذلك أن يكون الباحث علي دراية كبيرة بكل الحقائق والمعلومات التاريخية الثابتة والمؤكدة المتعلقة بموضوع بحثه، وأن تكون حاضرة في ذهنه أثناء قيامه بالبحث؛ كي يتمكن من استخدامها في تمحيص غيرها ومعرفة مدي صحته.

وهكذا ينبغي أن يعتمد الباحثون في التاريخ الإسلامي علي هذه الأسس - وعلي غيرها - وأن تكون حاضرة في أذهانهم أثناء قيامهم بالبحث؛ كي يتمكنوا من نقد الأخبار والروايات وتحليلها تحليلًا علميًا دقيقًا، وتمييز الغث من السمين منها، فيتمكنوا بالتالي من رفض وردّ كثير من الأخبار والروايات الباطلة، وتنقية التاريخ منها، وتقديم تاريخ صحيح إلي القراء.

ثالثاً - الإسرائيلية وكيفية التعامل معها:

الإسرائيليات أحد الموضوعات المهمة والخطيرة التي ينبغي علي الباحثين في التاريخ - وفي التفسير والحديث - أن يكونوا علي دراية عميقة بها وبكيفية التعامل معها؛ لأنها من الموضوعات التي دخل علي المسلمين بسببها شرٌ كبير وفساد عظيم في معتقداتهم ومقدساتهم وتاريخهم.

وسأحدث فيما يلي عن تعريف الإسرائيليات، وكيف تسربت إلى كتب التاريخ، وأقسام هذه الإسرائيليات، وحكم روايتها، وذلك على النحو التالي:

أ. تعريف الإسرائيليات:

تحدث الدكتور محمد حسين الذهبي عن معني الإسرائيليات فقال: " لفظ الإسرائيليات - كما هو ظاهر - جَمْعٌ، مفردة إسرائيلية ، وهي قصة أو حادثة تُروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم أبو الأسباط الاثني عشر، وإليه نُسبت اليهود، فيقال: بنو إسرائيل، وقد ورد ذكرهم في القرآن منسوبين إليه في مواضع كثيرة... ولفظ الإسرائيليات - وإن كان يدل بظاهره على القصص الذي يروي أصلاً عن مصادر يهودية - يستعمله علماء التفسير والحديث ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودية، فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما، بل توسع بعض المفسرين والمحدثين فعَدُّوا من الإسرائيليات ما دَسَّه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا أصل لها في مصدر قديم، وإنما هي أخبار من صنَّع أعداء الإسلام، صنعوها بخُبْثِ نِيَّةٍ، وسوءِ طَوِيَّةٍ، ثم دسوها على التفسير والحديث ليفسدوا بها عقائد المسلمين؛ كقصة الغرائيق؛ وقصة زينب بنت جحش وزواج الرسول ﷺ منها، وإنما أطلق علماء التفسير والحديث لفظ الإسرائيليات على كل ذلك من باب التغليب لِلَّوْنِ اليهودي على غيره؛ لأن غالب ما يروي

من هذه الخرافات والأباطيل يرجع في أصله إلى مصدر يهودي، واليهود قوم بُهت، وهم أشد الناس عداوة وبغضا للإسلام والمسلمين كما قال سبحانه: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(١) واليهود كانوا أكثر أهل الكتاب صلة بالمسلمين، وثقافتهم كانت أوسع من ثقافات غيرهم، وحيلهم التي يصلون بها إلي تشويه جمال الإسلام مأكرة خادعة، وعبد الله بن سبأ رأس الفتنة والضلال، ومن وراءه سبئيون كثيرون — تظاهروا بالإسلام، وتلفعوا بالتشيع لآل البيت إمعانا في المكر والخداع، ليعيثوا بين المسلمين فسادا، وفي عقائدهم ومقدساتهم إفسادا — كان لهم نصيب كبير من هذا الهشيم المركوم من الإسرائيليات الدخيلة على تفسير كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ !! ومن هذا كله غلب اللون اليهودي على غيره من ألوان الدخيل على التفسير والحديث، فأطلق عليه كله لفظ الإسرائيليات^(٢).

ب - كيف تسربت الإسرائيليات إلى كتب التاريخ ؟

لقد تسربت الإسرائيليات إلى التفسير والحديث، ومن ثمَّ تسربت إلى كتب التاريخ التي تعرضت لموضوعات تحدث عنها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة واعتمد مؤلفوها في عرضها على ما ورد عنها في كتب التفسير والحديث؛ كموضوعات بدء الخلق والقصص القرآني، وهو ما يعرف بقسم المبتدأ.

(١) سورة المائدة، آية ٨٢.

(٢) الإسرائيليات في التفسير والحديث، ص ٢٢ - ٢٥.

وقد تحدث ابن خلدون عن كيفية تسرب هذه الإسرائيليات إلى التفسير، فقال عن التفسير النقلى - عند حديثه عن علوم القرآن من التفسير والقراءات فى مقدمته -: إنه " يستند إلى الآثار المنقولة عن السلف، وهى معرفة الناسخ والمنسوخ ، وأسباب النزول، ومقاصد الآي، وكل ذلك لا يعرف إلا بالنقل عن الصحابة والتابعين، وقد جمع المتقدمون فى ذلك وأوعوا، إلا أن كتبهم ومنقولاتهم تشتمل على الغث والسمين، والمقبول والمردود، والسبب فى ذلك أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية، وإذا تشوفوا إلى معرفة شيء مما تتشوف إليه النفوس البشرية فى أسباب المكونات، وبدء الخلق وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى، وأهل التوراة الذين بين العرب يومئذ بادية مثلهم، ولا يعرفون من ذلك إلا ما تعرفه العامة من أهل الكتاب ومعظمهم من حمير الذين أخذوا بدين اليهودية، فلما أسلموا بقوا على ما كان عندهم مما لا تعلق له بالأحكام الشرعية التى يحتاطون لها، مثل أخبار بدء الخليقة، وما يرجع إلى الحدثن والملاحم، وأمثال ذلك، وهؤلاء مثل كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، وأمثالهم، فامتألت التفاسير من المنقولات عنهم فى أمثال هذه الأغراض أخبارا موقوفة عليهم وليست مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التى يجب بها العمل ، وتساهل المفسرون فى مثل ذلك، وملأوا كتب التفسير بهذه المنقولات، وأصلها كما قلنا عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية ولا تحقيق عندهم بمعرفة ما ينقلونه من ذلك، إلا أنهم

بَعْدَ صَيَّتُهُمْ، وَعَظُمَتْ أَقْدَارُهُمْ؛ لما كانوا عليه من المقامات في الدين والملة، فتلقيت بالقبول من يومئذ "(١).

وذكر ابن كثير " أن كعب الأحبار لما أسلم في زمن عمر، كان يتحدث بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأشياء من علوم أهل الكتاب، فيستمع له عمر تأليفاً له، وتعجباً مما عنده مما يوافق كثير منه الحق الذي ورد به الشرع المطهر، فاستجاز كثير من الناس نقل ما يورده كعب الأحبار لهذا، ولما جاء من الإذن في التحديث عن بني إسرائيل، لكن كثيراً ما يقع فيما يرويه غلط كبير وخطأ كثير، وقد روى البخاري في صحيحة عن معاوية أنه كان يقول في كعب الأحبار: وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب. أي فيما ينقله، لا أنه يعتمد ذلك، والله أعلم "(٢).

وقد علق الدكتور محمد حسين الذهبي على ما قاله ابن خلدون فقال: "ومن هذه المقالة يتضح لنا أن ابن خلدون أرجع الأمر إلى اعتبارات اجتماعية وأخري دينية، فعَدَّ من الاعتبارات الاجتماعية غلبة البداوة والامية على العرب، وتشوفهم لمعرفة ما تشوف إليه النفوس البشرية من أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، وهم إنما يسألون في ذلك أهل الكتاب قبلهم، وعدَّ من الاعتبارات الدينية التي سوغت لهم تلقى المرويات في تساهل وعدم تحرُّ للصحة، أن مثل هذه المنقولات ليست مما يرجع إلى الأحكام فيتحرى فيها الصحة التي يجب بها العمل.

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٣٩ - ٤٤٠. وانظر مزيداً من التفصيل عن هذا الموضوع عند

الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه القيم "الإسرائيليات في التفسير والحديث"، ص ٢٦ - ٥٠.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١، ص ١٥.

وسواء أكانت هذه هي كل الأسباب أم كانت هناك أسباب أخرى؛ فإن كثيرا من كتب التفسير قد اتسع لما قيل من ذلك وأكثر، حتى أصبح ما فيها مزيجا متنوعا من مخلفات الأديان المختلفة والمذاهب المتباينة^(١).

ج - أقسام الإسرائيلية وحكم روايتها:

تحدث ابن كثير عن أقسام الإسرائيلية فذكر أنها " على ثلاثة أقسام: أحدها ما علمنا صحته مما بأيدينا ما يشهد له بالصدق ، فذلك صحيح. والثاني ما علمنا كذبه مما عندنا ما يخالفه. والثالث ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل ، فلا نؤمن به ولا نكذبه، ويجوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني"^(٢). وقال: " وأما الأخبار الإسرائيلية فيما يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين فكثيرة جدا ، ومنها ما هو صحيح موافق لما وقع ، وكثير منها بل أكثرها مما يذكره القصاص مكذوب مفترى، وضعه زنادقتهم وضلالهم، وهي ثلاثة أقسام: منها ما هو صحيح لموافقته ما قصه الله في كتابه أو أخبر به رسول الله ﷺ. ومنها ما هو معلوم البطلان لمخالفته كتاب الله وسنة رسوله. ومنها ما يحتمل الصدق والكذب فهذا الذي أمرنا بالتوقف فيه، فلا نصدقه ولا نكذبه؛ كما ثبت في الصحيح: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم"^(٣). وتجوز روايته مع هذا الحديث المتقدم

(١) الإسرائيلية في التفسير والحديث ، ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) تفسير القرآن العظيم ، ج ١ ، ص ٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات ، باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ، ج ٢ ،

ص ١٠٩. وأحمد في المسند ، ج ٤ ، ص ١٣٦.

"وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"^(١).

كما بيّن حكم روايتها عن بني إسرائيل فذكر أن ذلك جائز وأنه " إذا تقرر جواز الرواية عنهم فهو محمول على ما يمكن أن يكون صحيحا، فأما ما يعلم أو يظن بطلانه لمخالفته الحق الذي بأيدينا عن المعصوم، فذاك متروك مردود لا يعرج عليه، ثم مع هذا كله لا يلزم من جواز روايته أن تعتقد صحته لما رواه البخاري... عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقلوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم، وإلهانا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون"^(٢).

وقال أيضا: "ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب، مما فيه بسط لمختصر عندنا، أو تسمية لمُبْهَم ورد به شرعا مما لا فائدة في تعيينه لنا، فنذكره على سبيل التَّحْلِي به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه. وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ...، ولا نذكر منها إلا القليل على سبيل الاختصار، ونبين ما فيه حق مما وافق ما عندنا، وما خالفه فوقع فيه الإنكار... فأما ما شهد له شرعا بالصدق فلا حاجة بنا إليه؛ استغناء بما عندنا. وما شهد له شرعا منها بالبطلان فذاك مردود لا يجوز حكايته إلا على سبيل الإنكار والإبطال. فإذا

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٢، ص ١٣٥.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٢. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة البقرة، ج ٣، ص ١٠٠.

كان الله سبحانه وله الحمد قد أغنانا برسولنا محمد ﷺ عن سائر الشرائع، وبكتابه عن سائر الكتب، فلسانا نترامى على ما بأيديهم مما وقع فيه خبط وخط، وكذب ووضع، وتحريف وتبديل، وبعد ذلك كله نسخ وتغيير، فالمحتاج إليه قد بينه لنا رسولنا، وشرحه وأوضحه، عرفه من عرفه وجهله من جهله، كما قال علي بن أبي طالب: كتاب الله فيه خبر ما قبلكم، ونبا ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله. وقال أبو ذر ﷺ: لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يطير بجناحيه إلا أذكرنا منه علماً. وقال البخاري في كتاب بدء الخلق: وروي عن عيسى بن موسى غنجار عن رقية عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً، فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه^(١).

أي أنه لا يجوز للباحث والمؤرخ أن يذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله، وهو القسم الثالث المسكوت عنه الذي لا يصدق ولا يكذب — أي ليس عندنا ما يصدقه ولا ما يكذبه — والذي يجوز حكايته، فيذكره الباحث على سبيل التحلي به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه. فأما القسم الأول الذي علمنا صحته وفي شرعنا ما يشهد له بالصدق، فلا حاجة بنا إليه استغناء بما عندنا. وأما القسم الثاني الذي علمنا كذبه وفي شرعنا ما يخالفه ويشهد له بالبطلان، فذلك مردود لا يجوز

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١، ص ٥ - ٦. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ﴾، ج ٢، ص ٢٠٧.

حكايته إلا على سبيل الإنكار والإبطال، فليفهم الباحثون لك وليلتزموا به. وقد علق السخاوي علي ما ذكره ابن كثير من حكم نقل الإسرائيليات وروايتها بقوله: " والله ذرُّ ابن كثير فيما صرَّحَ به من النقل من الإسرائيليات مما هو الحق المقرر الذي حكيناه واعتمدناه، وأطلنا في تحقيقه ونقله في كتابنا " الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل " والله المستعان " (١).

رابعاً - الروايات المتضاربة والآراء المختلفة وكيفية التعامل معها:

يقابل الباحث في كثير من الأحيان كثيراً من الروايات المتضاربة والآراء المختلفة التي تتعلق بأحد العناصر أو النقاط التي يتكوّن منها موضوع بحثه، وربما يسقط في يده لكثرة هذه الروايات والآراء، ولا يدري ماذا يفعل حيالها، أو كيف يتعامل معها ويستخلص الحقائق منها، ويصبح وكأنه في مشكلة كبيرة لا حلّ لها، أو في مأزق كبير لا سبيل له للخروج منه، ولكن الأمر ينبغي أن يكون على غير ذلك، لأن الحالة — والأمر كذلك — مهياة تماماً لظهور شخصية الباحث في بحثه، وإثبات أنه باحث متمكن صاحب عقلية مفكرة، وشخصية علمية مستقلة، تعرف كيف تتصرف في مثل هذه المواطن الصعبة التي تكثر فيها الأقاويل والآراء، وتستطيع أن تتعامل مع الروايات المتضاربة والآراء المختلفة.

ولابد للباحث في هذه المواضع أن يشحذ عقله وفكره، وأن يستحضر كل ما يتعلق بموطن الخلاف الذي هو بصدده من معلومات وحقائق قد تساعد على استخلاص الحقائق من بين الروايات المختلفة، أو في

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، ص ٣١٠.

ترجيح رأي على آخر أو رواية على أخرى، أو فى التوفيق بين هذه الروايات المتضاربة والآراء المختلفة أو غير ذلك.

وسأوضح فيما يلى بعض الأمور التى ينبغى أن يتسم بها موقف الباحث عندما يتعرض لمسألة تكثر فيها الروايات المتضاربة والآراء المختلفة؛ لتتم الفائدة، وذلك على النحو التالى:

أ - التوفيق بين الأقوال المختلفة :

فينبغي للباحث أن يحاول التوفيق بين الروايات أو الأقوال المختلفة كلما استطاع إلى ذلك سبيلا، وذلك ببيان وجوه التوفيق بينها، أو على أقل تقدير بالإشارة إلى أنه لا منافاة بينها وأن الجمع بينها ممكن؛ إن كان ثمة سبيل للجمع بينها.

ب - ترجيح أحد هذه الأقوال:

إذا ما وجد الباحث أنه لا سبيل للتوفيق بين الروايات المتضاربة أو الآراء المختلفة وبعضها البعض ، فعليه أن يسلك سبيلا آخر غير سبيل التوفيق بينها ، وهو ترجيح أحدها؛ لأنه لا يمكن أن تكون كل الروايات المتعارضة أو الآراء المختلفة صحيحة ، وبالتالي فلا بد أن يكون أحدها صحيحاً والباقى غير صحيح ، ولذلك فليس أمام الباحث إلا أن يرجح ما يراه صحيحاً منها على غيره ، وعليه أن يستعين فى ذلك بكل ما يستطيع الاستعانة به من معلومات تاريخية أو غير تاريخية ، وعليه أيضا أن يحشد من الأدلة ما يؤكد ما يذهب إليه من ترجيح رأى على آخر أو رواية على سواها.

ج - التوقف حيال هذه الأقوال:

وإذا وجد الباحث نفسه غير قادر على التوفيق بين الآراء المختلفة ، أو ترجيح أحدهما على غيره ، أو لا يستطيع أن يقطع برأى فى المسألة التى هو بصددھا والتى تكثر فيها الآراء والروايات ، فعليه أن يذكر هذه الآراء المختلفة وأن يتوقف حيالها قائلاً: " الله أعلم ". أو بالنص على أن الأحسن التوقف فيها إلى الله عز وجل.

د - الإشارة إلى أشهر هذه الأقوال:

ويمكن للباحث - إذا لم يجد سبيلاً للتوفيق بين الروايات المتضاربة والآراء المختلفة أو لترجيح أحدها - أن يكتفى بذكر الأقوال المختلفة مع الإشارة إلى أشهرها.

هـ - ذكر الأقوال المختلفة دون التعقيب عليها:

وآخر شئ يمكن أن يفكر فيه الباحث ويسلكه هو أن يكتفى بذكر الأقوال المختلفة دون أى تعقيب؛ لأن ذلك يجعله وكأنه حاطب ليل يجمع كل ما يصادفه (يقابله) وحسب، وهذا يعنى أنه لا شخصية له ولا رأى، بل ولا فكر له أيضاً، وهذا عيب خطير فى البحث والباحثين، ورُبَّ باحثٍ ليس له من عمله (بحثه) إلا مجرد الجمع وتسويد الصحائف بما جمعه. ولذلك فإنني أنصح الباحثين ألا يرهبوا الموقف، وأن يعملوا عقولهم وفكرهم فى مواطن الخلاف التى هم بصددھا، وأن يبدوا رأيهم فيها ويعلقوا عليها بدون خوف أو تردد، وأن يتذكروا دائماً أن الشئ يكون فى أوله صعباً، ولكنه بعد ذلك يكون سهلاً معتاداً، وأن يعلموا أن استخلاص الحقائق التاريخية

من بين الروايات المتضاربة والآراء المختلفة الكثيرة عملية صعبة وشاقة ، تحتاج من الباحثين إلى صبر طويل ، وثقة بالنفس ، وكثرة إعمال فكر ، وقدرة خاصة من الباحث على الإلمام بأطراف الموضوع الذى هو بصدده — وخاصة مواطن الخلاف — وجراءة منه على أن يدلى بدلوه فى هذا الخضم ، وأن يُكوّن لنفسه رأياً مستقلاً فى وسط هذه الآراء والروايات الكثيرة المختلفة؛ لأن هذا إن تحقق فإنه يعني أن الباحث المسيطر تماماً على المادة العلمية التي جمعها، ويعرف كيف يتعامل معها، وكيف يوظفها ويستخدمها الاستخدام الأمثل، مما يعنى أنه يملك بحق مقومات البحث العلمى.

الخاتمة

وبعد ،

فهذا هو الطريق الطويل الذي ينبغي أن يقطعه كل باحث يرغب في دراسة التاريخ والتأليف فيه بطريقة علمية ، ولا بد من المرور بكل هذه المراحل واحدة بعد أخرى بصبر وأناة.

وليس من الممكن تطبيق كل هذه القواعد دفعة واحدة ، أو عند القيام بأول بحث تاريخي ، بل إن البحث العلمي العملي كفيل بتحقيق ذلك بالتدرج ، فعلي الباحث أن يسترشد بهذه القواعد أثناء قيامه بالبحث؛ ليكون بها أبعد عن الخطأ وأقرب إلى الصواب.

وأوصي الباحثين بالاهتمام بصفة خاصة بموضوعات البحث التاريخي التي تحدثت عنها في الفصل الثالث من هذا البحث، وأن يستفيدوا بقدر الإمكان منها في استثارة روح النقد عندهم ، وتكوين شخصية ناقدة تكون قادرة علي نقد الأخبار والروايات التاريخية ، وتمييز الغث من السمين منها ، فتظهر شخصيتهم في البحث ، ويتمكنوا بالتالي من استخلاص الحقائق التاريخية من بين كثير من الروايات والأخبار المزيفة والمدسوسة ، وتقديم تاريخ صحيح إلي القراء.

والله من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، والحمد لله أولا وآخرا.

المصادر والمراجع^(١)

١- القرآن الكريم.

المصادر المطبوعة:

- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م)
- ٢- "صحيح البخاري بحاشية السندي". طبعة دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الببائي الحلبي وشركاه ، بدون سنة الطبع.
- ابن حنبل: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ / ٨٥٦ م)
- ٣- "المسند". طبعة المكتب الإسلامي للطباعة، ودار صادر للطباعة (لم تذكر سنة الطبع).
- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ م)
- ٤- "مقدمة ابن خلدون". الطبعة الخامسة ١٩٨٤م ، دار القلم ، بيروت ، لبنان.
- الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ٦٦٦ هـ / ١٢٦٦م)
- ٥- "مختار الصحاح". طبع ونشر دار الرسالة بالكويت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- السخاوي: محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م)
- ٦- "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ". طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان حققه وعلق عليه بالإنجليزية: فرانز روزنثال. ترجم التعليقات والمقدمة وأشرف علي نشر النص: الدكتور صالح أحمد العلي.
- ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ / ١٠٠٤ م)
- ٧- "معجم مقاييس اللغة"، المجلدان الثاني والخامس، نشر دار الفكر ١٣٩٩ / ١٩٧٩،

(١) رتبت المصادر المخطوطة والمطبوعة أبجديا حسب الاسم المشهور للمؤلف مع استبعاد الملحقات (ال، أبو، ابن، أم)، ورتبت المراجع أبجديا حسب الاسم الحقيقي للمؤلف.

تحقيق الأستاذ/عبد السلام هارون.

الفيروزآبادي: مجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ / ١٤١٤م)

٨- " القاموس المحيط "، طبعة الحلبي ١٣٧١هـ / ١٩٥٣م، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون.

ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ / ١٣٧٢ م)

٩- " البداية والنهاية ". الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، دار الريان للتراث. تحقيق: د/أحمد أبو ملحم وآخرين.

١٠- " تفسير القرآن العظيم ". طبعة دار إحياء الكتب العربية ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.

ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ / ١٣١٠ م)

١١- " لسان العرب ". المجلد الثالث، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م دار صادر ، بيروت ، لبنان. نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ثانياً - المراجع العربية:

أحمد شلبي (دكتور)

١٢- " كيف تكتب بحثاً أو رسالة ". الطبعة الثانية عشرة ١٩٨٠م ، ملتزم الطبع والنشر: مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، مصر.

جلال موسي (دكتور)

١٣- " منهج البحث عند العرب، بدون بيانات الطبع.

حسن عثمان (دكتور)

١٤- " منهج البحث التاريخي ". الطبعة السادسة ، دار المعارف ، بدون سنة الطبع.

ديكارت: (الفيلسوف الفرنسي)

١٥- " مقال في المنهج "، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ترجمة دكتور / محمود الخضيرى.

سيده كاشف (دكتور ه)

١٦- " مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه " . الطبعة الثانية ١٩٧٦ م بمطبعة السعادة. الناشر: مكتبة الخانجي.

شوقي الجمل (دكتور)

١٧- " علم التاريخ: نشأته وتطوره ومناهج البحث فيه " . القاهرة ١٩٨٣م

طه باقر (دكتور)

١٨- " طرق البحث العلمى فى التاريخ والآثار " . بغداد ١٩٨٠ م .

عبدالفتاح أبو الفتوح إبراهيم (د)

١٩- " منهاج البحث اللغوى " ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، دار البشرى للطباعة والنشر .

عبداللطيف محمد العبد (د)

٢٠- " مناهج البحث العلمى " ، طبعة نهضة مصر .

عبدالمنعم عبدالله حسن (دكتور)

٢١- " معالم البحث اللغوى " ، بدون بيانات الطبع .

مجمع اللغة العربية بالقاهرة

٢٢- " المعجم الكبير " ، ج ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٣- " المعجم الوسيط " ، ج ٢ ، الطبعة الثانية، دار المعارف .

لانسون :

٢٤- "مناهج البحث الأدبي". ترجمة د/ محمد مندور، ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب للدكتور / محمد مندور، نهضة مصر.

محمد حسين الذهبي (دكتور)

٢٥- "الإسرائيليات في التفسير والحديث". طبع بمطبعة الأزهر ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، نشره مجمع البحوث الإسلامية ضمن سلسلة البحوث الإسلامية، السنة الثامنة عشرة، الكتاب الثاني.

محمد عبد الوهاب فضل (دكتور)

٢٦- "التاريخ وتطوره في ديار الإسلام". الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م مطبعة الأمانة، القاهرة ، مصر.

محمد عجاج الخطيب (دكتور)

٢٧- "لمحات في المكتبة والبحث والمصادر". الطبعة السابعة ١٩٨٢ م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

رابعاً - الدوريات:

محمد عواد حسين (د)

٢٨- "صناعة التاريخ". مقال منشور بمجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الأول ١٩٧٤ م، الكويت.